ائتلاف المالكي يؤكد الالتزام بدعوتهما إذا لم تعارض الدستور

الحكيم والصدر يجددان رفضهما سياسة التهميش ويدعوان إلى الإصلاح

طرح المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم والتيار الصدري الذي يقوده مقتدى الصدر "ورقة إصلاح" لحل الأزمة السياسية في البلاد. ورفض الصدر والحكيم سياسة التهميش والتفرد بالسلطة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي واتفق الزعيمان على أن الحكومة بنيت على توافقات ويتعين حل جميع مشاكلها استناداً الى تلك التوافقات. وقال المجلس الأعلى الإسلامي في بيان تلقت المدى نسخة منه إنه اتفق مع الهيئة السياسية للتيار الصدري على تقديم "ورقة إصلاح" لحل المشاكل الراهنة في البلاد.

السيد مقتدى الصدر

السيد عمار الحكيم

□ بغداد / اياد التميمي

وكان الصدر قد قال في وقت سابق إن البلاد تعيش أزمة سياسية "خانقة" بسبب الدكتاتورية التي يقودها المالكي وأكد وجود أطراف تسعى لتشويه سمعة الكرد والطائفة السنية.

ونقل البيان عن المتحدث الرسمي باسم المجلس حميد معلة قوله إن وفدا من المجلس الأعلى بحث مع التيار الصدري اجتماع أربيل الأخير والمبادئ التي تنطوي عليها ورقة الإصلاح.وتابع "لابد أن تكون هناك آليات لتنفيذها".

وقال القيادي في التيار الصدري النائب بهاء الاعرجي في بيان تلقت المدى نسخة منه إن التيار الصدري والمجلس الأعلى اتفقا على تقديم ورقة اصلاح لحل المشاكل.

ولم يكشف المسؤولان عن طبيعة الورقة ومضمونها إلا أن الاعرجي قال إنها "ستناقش مع الشركاء في التحالف الوطني بهدف أن تأخذ طريقها للتنفيذ".

وكان من المفترض أن يجتمع الفرقاء السياسيون في وقت سابق بشأن الأزمة السياسية في إطار مؤتمر مصالحة دعا إليه رئيس البلاد جلال طالباني الا ان الخلافات حالت دون ذلك.

فيما اعتبر النائب عن كتلة المواطن فرات الشرع أن ورقة الإصلاح ليس التفافات او تكتلات جيدة بل شخصت الاخطاء الموجودة داخل العملية السياسة خصوصا تلك الارتباكات التي حصلت مؤخرا داخل التحالف واضاف الشرع في تصريح للمدى امس ، ان المشهد السياسي عاش فترة عصيبة وكان لا بد من كتلة المواطن وكتلة الاحرار ان تقفا متوحدتين مع بعضهما وطرح كافة المشاكل ، واشار الشرع ان الكتلتين لهما ثقلهما داخل التحالف ومن الواجب ان يشخصا الخلل الحاصل ، داعيا الجميع الى تصحيح العملية السياسة بما فيهم الكتل السياسية في التحالف الكردستاني وائتلاف العراقية .

وأوضح الشرع ان "تواجدنا مع كتلة الاحرار او مع اي كتلة اخرى هو لتصحيح المسار لا اكثر" ، ونفى ان يكون هذا الاجتماع بداية للانشقاقات داخل التحالف الوطني ، مشيرا الى ان لغة الحوار بهذه المرحلة هي من اهم ما تمتلكه الكتل، واعرب الشرع عن خشية من بين الاسباب التي دعت الى اعلان هذه الورقة تلكؤ عملية الشراكة التي انحدرت من مفهومها الحقيقي والتوجه نحو التفرد بالسلطة. وعن الدعوات الاخيرة التي اعلنها ائتلاف المالكي لحل البرلمان اشار الشرع الى ان هذه كانت خيارات مطروحة معتبرا تحقيقها صعبا في هذه الفترة بالمقابل رحب ائتلاف دولة القانون بمثل هكذا اجتماعات خصوصا انها جاءت من شركاء داخل العملية السياسية كتلته وجميع القوى المشاركة من التوجهات الخاطئة التي مارستها الحكومة في الفترة الماضية.

واكد الشرع على ان الورقة التي تم الاتفاق عليها لم تخرج عن الأطر الدستورية او التوافقية ، موضحا على ان الجميع يتحمل مسؤولية التهور السياسي الحاصل بما فيهم ائتلاف دولة القانون وباقي مكونات التحالف ، مضيفا ان الحكومة بنيت على اساس الشراكة الوطنية ، معتبرا ان ومن داخل التحالف الوطني معتبرا ان ورقة الاصلاح اذا كانت لا تتعارض مع الدستور فسوف تكون ملزمة التنفيذ من قبل الحكومة وائتلاف دولة القانون . النائب احسان العوادي عن دولة القانون قال ان ائتلافه ليس بمعزل عن هذه الاتفاقات بل رحب بشكل علني لطالما قد تساهم هذه الاتفاقات في حل الازمة ، واضاف العوادي في اتصال مع المدى ان هذه الاتفاقات جميعها تصب في مصلحة استراتيجية التحالف الوطني ، وجعله موحد الرؤى بأتجاه الحل .

واكد العوادي على وجود خلافات بين التيار الصدري وائتلاف دولة القانون على خلفية اجتماع اربيل الاخير ، لكن العوادي قلل من حجمها معتبرا ان النقاط الخلافية ليست جوهرية ، بل انها جزئية ، وممكن حلها عبر الحوار والدستور .

واوضح العوادي ان هذه الاتفاقات لا يمكنها ان تنسف الاتفاقات الاستراتيجية التي تأسس عليها التحالف الوطني ، وان خارطة التحالف لا يمكن ان تتغير بمجرد اجتماع الاحرار والمواطن ، واضاف العوادي ان الاحرار والمواطن وباقي مكونات التحالف اكدوا انهم متمسكون بحكومة المالكي ، كونهم مقتنعين بأن السياسة التي يقوم بها هي الشراكة وليس التفرد كما يدعي البعض .

المشهد السياسي عاش فترة عصيبة .. ومن بين أسباب الاعلان عن ورقة (المجلس - التيار) انحدار الشراكة عن مفهومها الحقيقي

النجيفي: لن نسمح بأي انحراف يوصل إلى دكتاتورية أو تسلط

بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، الأحد، أنه لن يسمح كممثل للشعب بأي انحراف يوصل إلى "دكتاتورية أو تسلط أو ضياع"، في حين دعا الكتل السياسية للدخول في حوار جدي من أجل دولة تقوم على العدالة واحترام حقوق الإنسان، معتبرا أن هناك فرصة كبيرة للنجاح.

وقال النجيفي في تصريحات صحافية على هامش لقائه رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم والوفد المرافق له، "لن نسمح كممثلين للشعب بأي انحراف يوصل إلى دكتاتورية أو إلى تسلط أو ضياع"، مشيرا إلى انه "مع الحوار الجدي للوصل إلى حلول حقيقية في إطار الدستور والتوافقات السياسية، والتأسيس لدولة تقوم على العدالة واحترام حقوق الإنسان".

ولفت النجيفي إلى أن "تجربة العراق السياسية فريدة ويجب أن تنجح في تحقيق آمال الناس في وطن ديمقراطي مستقر"، مؤكدا أن "هناك فرصة كبيرة للنجاح ولابد من إلزام جميع الأطراف على احترام القانون ومنع الانحراف عن المسيرة".

واتفق رئيسا مجلس النواب أسامة النجيفي والمجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم، أمس الأحد على ضرورة انجاز الإصلاحات السياسية وحماية النظام الديمقراطي واحترام استقلالية القضاء والهيئات المستقلة، فيما أكدا على أهمية إيجاد أرضية مشتركة لتصحيح المسارات الخاطئة في مسيرة العراق الجديد والعمل على توزيع الملفات بين الطرفين.

ويأتي اتفاق النجيفي والحكيم بعد يوم واحد من الكشف عن رسالة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر التي أرسلها إلى زعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري والتي تضمنت إمهال رئيس الحكومة نوري المالكي ١٥ يوميا لبدء تنفيذ مقررات اجتماع القادة الخمسة في أربيل الذي عقد الـ٢٨ من نيسان الماضي، وتضمنت التركيز على أهمية الاجتماع الوطني وضرورة الالتزام بمقرراته التي يخرج بها، والالتزام بالدستور الذي يحدد الرسالة على الالتزام بالدستور الذي يحدد شكل الدولة وعلاقة السلطات الثلاث واستقلالية القضاء، وترشيح أسماء للوزارات الأمنية، على أن يصادق عليها مجلس النواب خلال فترة أسبوع إن كانت هناك نية صادقة وجادة من قبل المالكي.

وأكد التحالف الوطني بزعامة إبراهيم الجعفري، ٤ أيار ٢٠١٢ ، أهمية عقد المؤتمر الوطني خلال أسبوع، داعياً جميع الكتل السياسية للمشاركة في الاجتماع، فيما أكدت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي أنها لن تحضر المؤتمر الوطني ما لم تنفذ اتفاقية أربيل من دون أي شرط، واعتبرت أن تجربتها مع رئيس الحكومة نوري المالكي كانت "محبطة" على مستوى الالتزامات والوعود، مبينة أن سياساته "الاستئثارية" أضرت بالتحالف الوطني أكثر من الآخرين.

بعد ارتفاع حالات الانتحار ..

لجنة حقوق الإنسان تطالب بإقرار قانون العنف الأسري

□ بغداد / المدى

طالبت لجنة حقوق الإنسان النيابية الحكومة والبرلمان بالتحرك لوقف ظاهرة الانتحار وإقرار قانون العنف الأسري وإجراء مسح شامل لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة.

وقالت اشواق الجاف النائبة عن التحالف الكردستاني في تصريح تلقت المدى نسخة منه امس إن "على الحكومة العراقية ومجلس النواب عدم السكوت والاكتفاء بدور المتفرج على ظاهرة الانتحار التي ازدادت مؤخرا في انحاء العراق ،مطالبة" بالتحرك والاسراع في اقرار قانون العنف الاسري "مشيرة الى ان "هناك شعورا بالاحباط الشديد بين الشباب والشابات يقف خلف عمليات الانتحار التي ازدادت مؤخرا في انحاء العراق ". واضافت الجاف إن " حالات الانتحار بين صفوف الشباب والشابات قد ازدادت مؤخرا في مختلف انحاء العراق بشكل مخيف ومقلق وملفت للنظر ". واكدت الجاف على أن " هناك شعورا بالاحباط الشديد يقف خلف حالات الانتحار الاخيرة جراء تفشي البطالة بين صفوف الشباب في بلد غني بالنفط ، مضيفة أن" هناك حالات انتحار بسبب المشاكل العائلية والعنف الاسري ". وشددت الجاف على أن " مجلس النواب اليوم مطالب بالاسراع في اقرار قانون العنف الاسري الذي يطالب به شرائح مختلفة من النساء والشباب في مختلف انحاء العراق ". واوضحت أن " اقرار قانون العنف الاسري سيوفر الحماية للمرأة والطفل والاحداث في العائلة من اي ضغوط او تصرفات عنف من رب الاسرة او من ينوب عنه ".

ونبهت الجاف أنه " من غير المقبول ألا نحرك ساكنا وان نبقى نتفرج على ابناء وطننا الاعزاء زهور المجتمع وهم ينتحرون دون الانتباه الى الاسباب التي دفعتهم الى الوصول الى هذه المرحلة الخطيرة من الاحباط والضغوط التي كانوا يتعرضون لها وجعلتهم يختارون الموت بطريقة مؤلمة كالانتحار ".

ودعت الجاف " الحكومة ومجلس النواب الى التحرك بشكل عاجل وفاعل وتشكيل لجنة مشتركة لدراسة اسبابها والوقوف عليها لمنع تكرارها،بالاضافة الى لجنتي الصحة وحقوق الانسان النيابيتين كل من وزارة الصحة والمفوضية المستقلة لحقوق الانسان ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لاجراء مسح شامل في انحاء العراق حول اسباب حالات الانتحار لدراستها ومعالجتها بأسرع وقت حفاظا على ارواح العراقيين الذين تتحمل الحكومة والبرلمان المسؤولية الاخلاقية في اي انتهاك يتعرضون له يهدد سلامة حياتهم ".

ولفتت الجاف الى ان " حالات الانتحار تظهر في المجتمعات التي تواجه ظروفا اقتصادية صعبة وتحللا اسريا كبيرا وهذا ليس له وجود في العراق كونه يمتلك اضخم ميزانية مالية في دول العالم والمنطقة مقارنة مع عدد سكانه وكذلك مع تقاليده واعرافه التي تحض على احترام حقوق الانسان وحمايتها.

وازدادت حالات الانتحار في الاونة الاخيرة لدى معظم الطبقات والفئات العراقية ولا سيما بين شريحة الشباب فقد تفاقمت بشكل ملحوظ خلال السنوات التسع الماضية، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها العراقيون.

فقد أقدم ثلاثة شبان على الانتحار بإطلاق النار على أنفسهم الشهر الماضي وسط مدينة الحلة مركز محافظة بابل، واوضح مصدر في شرطة المحافظة ان الشبان الثلاثة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢٠ عاما .وهم ابناء عم ويسكنون معا . في منطقة الثورة وسط الحلة، انتحروا فجراً باطلاق النار على انفسهم من مسدسات كانوا يحملونها، دون معرفة الاسباب والدوافع الحقيقية لهذا الانتحار الجماعي .

النزاهة البرلمانية لـ (المدى): القضاء عاجز عن محاكمة المفسدين الكبار

محافظ الأنبار: الاتهامات ضدي سياسية وسأرفع دعوة قضائية ضد الموسوي

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة النزاهة في مجلس النواب، الأحد، عن إحالة ملف محافظ الأنبار قاسم محمد الفهداوي إلى هيئة النزاهة بتهم فساد إداري ومالي، فيما أكد أن الفهداوي ارتكب ٤٤ مخالفة قانونية، بينها استلام ست سيارات أربعة منها مصفحة من قبل إحدى الشركات المتعاقدة مع المحافظة.

وقال المتحدث باسم لجنة النزاهة جعفر الموسوي للمدى ، إن "لجنة النزاهة أحالت ملف محافظ الأنبار قاسم محمد الفهداوي إلى هيئة النزاهة لارتكابه ٤٤ مخالفة قانونية"، مبينا أن "من بين تلك المخالفات إحالة مشاريع واستلام ست سيارات أربع منها مصفحة من قبل إحدى الشركات المتعاقدة مع المحافظة وقضايا أخرى".

وأضاف الموسوي أن "الهيئة ستتخذ إجراءاتها القانونية المناسبة بحق المحافظ بتهم الفساد الإداري والمالي".

وتفشت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق أواخر عهد النظام السابق، وازدادت نسبتها بعد عام ٢٠٠٣ في مختلف الدوائر والوزارات العراقية، حيث طالت التهم بالفساد عدداً من كبار مسؤولي الدولة العراقية من بينهم وزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي في عام ٢٠٠٦، والنائب مشعان الجبوري في العام نفسه لقيامه بالاستيلاء على مبالغ إطعام أفواج حماية المنشآت النفطية التابعة لوزارة الدفاع، ووزير التجارة عبد الفلاح السوداني الذي اتهم بالفساد المالي عام ٢٠٠٩، كذلك ضباط كبار في القوات الأمنية، ووزير الكهرباء رعد شلال الذي أقيل من منصبه في السابع من آب٢٠١١، على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بمبلغ مليار و٧٠٠ مليون دولار.

بالمقابل اتهم عضو لجنة النزاهة النيابية النائب صباح الساعدي القضاء الاعلى وهيئة النزاهة بعدم تنفيذها الاجراءات القانونية للملفات التي احلتها لجنة النزاهة النيابية ، مطالبا القضاء الاعلى بالاسراع في اصدار اوامر القبض بحق المتهمين وفق ما جاء بالملفات المحالة ، وقال الساعدي لمراسل المدى في مجلس النواب ان " مجلس القضاء الاعلى متلكئ بشكل واضح في حسم القضايا" ، واضاف "كل مخرجات هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة في مجلس النواب مشكلتها الحقيقية تكمن مع مجلس القضاء الذي هو مجلس قضاء مسيس فاشل يحمي الفاسدين الكبار ويتستر على الفاسدين الكبار اما الفاسدون الصغار فيحكمون وهذه هي المفارقة التي نراها اذ نرى وزيرا او نائب رئيس وزراء مباشرة يخرجونه بكفالة وتبقى قضيته معلقة ٢٠ سنة كي ينساها الناس اما الصغار يحاكمون في اليوم الثاني .

ابرز القضايا التي احيلت الى مجلس القضاء ولم تحسم الى حد الان هي القضايا المتعلقة بأجهزة كشف المتفجرات والقضايا المتعلقة بالتسليح وكذلك القضايا المتعلقة بالكهرباء والقضايا المتعلقة بوزارة التجارة هذه كلها قضايا مفتوحة وموجودة امام القضاء ولم يحسمها. ملفات القمة العربية المرتبطة باتهامات بالفساد وملفاتها ارسلت الى القضاء والقضاء لم يحسم القضية بعد وعليه ان يقول ان كانت هذه الملفات حقيقية او غير حقيقية . هناك قضاة فاسدون ومرتشون لكن في المقابل هناك قضاة نزيهون لكن عددهم قليل.

ومن جانب اخر هدد محافظ الانبار قاسم محمد الفهداوي برفع دعوى قضائية ضد لجنة النزاهة في مجلس النواب بتهمة التشهير بتورطه بملفات فساد .

وقال الفهداوي في تصريح صحفي امس " سنقوم بمقاضاة لجنة النزاهة النيابية بتهمة التشهير واساءة السمعة ضدي حول تورطي بملفات فساد مالي واداري " ، متهما اللجنة النيابية " بتورطها مع بعض الشخصيات وشيوخ العشائر في الانبار بتغطية ملفات فساد خاصة ضد هؤلاء الشخصيات والمسؤولين".

وأضاف " أننا نتحدى لجنة النزاهة اثبات أي نقطة من النقاط الأربعين التي اعلنتها بخصوص اتهامي بالفساد " ، داعيا اللجنة الى " زيارة المحافظة والاطلاع عن كثب والتأكد من المشاريع المنجزة والقائمة فيها اذا ماكان فيها شبهات او عمليات فساد ".

واتهم محافظ الانبار بعض شيوخ العشائر " بمحاربة عمليات الاعمار والمشاريع الخدمية والاستثمارية في المحافظة التي تقوم بها الحكومة المحلية في الانبار لعدم حصولهم منها على منافع ومكاسب مادية " حسب قوله .

وكان عضو لجنة النزاهة النيابية احمد الجبوري قد كشف عن " معلومات وصلت الى لجنته تشير الى وجود ملفات فساد اداري ومالي ضد محافظ الانبار قاسم محمد الفهداوي تتضمن ٤٤ فقرة تحوي مخالفات ادارية ومالية وانه بعد دراسة الملف من قبل اللجنة احيل الى هيئة النزاهة للوقوف على الاجراءات القانونية واستكمال التحقيق فيه".

وأشار الى ان " الفقرات تتضمن تجاوزا لصلاحيات محافظة الانبار فضلا عن ان هناك طلبات غير قانونية من قبل المحافظة لبعض الشركات المجهزة لدوائر الدولة والتي تفرض عليهم تزويدهم بعجلات مصفحة بدون وجود مسوغ قانوني يسمح بذلك وان هناك صفقات تجري في الخفاء بين مجلس محافظة الانبار وبين المحافظ نفسه "، لافتا الى ان " لجنة النزاهة تتعامل مع الوثائق وبعد دراستها تبين ان محافظ الانبار يتجاوز صلاحياته من خلال قيامه باستغلال منصبه لمصالحه الشخصية والفئوية" حسب قوله.